البنك البريطاني للشرق الأوسط في الكويت ١٩٤١-١٩٧١
دراسة في تاريخ المؤسسات الاقتصادية

أ.د. عبدالمالك خلف التميمي

مقدمة :

لدراسة تاريخ المؤسسات أهميتها في الدراسات التاريخية، لكننا لا نعطيها اهتماما جديًا، وأنما يأتي ذكرها في معرض بحث الأوضاع العامة في أي بلد سياسيا، واقتصاديا واجتماعيا ، وهناك مؤسسات لعبت دورا مهما في تاريخ أقطارنا ولفترات زمنية طويلة ، وهي جزء من تاريخنا لابد من دراستها للوقوف على حقيقة الدور الذي قامت به والظروف التي أحاطت بتجربتها .

وهذه الدراسة تقع في هذا الاطار وتتجه لهذا الهدف، إذ تبحث في تجربة البنك البريطاني للشرق الأوسط في الكويت ودوره في اقتصاد هذا البلد خلال ثلاثة عقود من عمره .

وتتطلب دراسة كهذه القاء بعض الضوء على طبيعة الاوضاع السياسية والاقتصادية التي كانت سائدة في المنطقة عند الشروع في تأسيس هذه المؤسسة .

لقد تأسس البنك في الكويت أثناء الحرب العالمية الثانية وفي فترة حرجة تمر بها السياسة البريطانية في المنطقة . ففي هذا العام كانت هناك ثورة الكيلاني في العراق ، أعقبتها تطورات في إيران جعلت بريطانيا تخشى على مصالحها البترولية في الشرق الأوسط بكامله ليس بسبب ضغط الالمان والايطاليين عليها فحسب ولكن أيضا بسبب التطورات الداخلية في هذه المناطق[1].

---

* استاذ في قسم التاريخ / جامعة الكويت

(١) جواد العطار، تاريخ البترول في الشرق الاوسط ١٩٠١ - ١٩٧٢ الأهلية للنشر والتوزيع، بيروت ١٩٧٧، ص ٥٨ - ٦٢.

وميلاد مثل هذه المؤسسة الاقتصادية بتوسيع اقامة فروع للبنك البريطاني في منطقة الشرق الاوسط وفي الأقطار المنتجة للنفط في تلك الفترة له معنى وله مغزى اقتصادي وسياسي . وسيتضح من دراستنا لهذا الموضوع بأن البعد السياسي لم يكن بعيدا عن تفكير الذين خططوا لاقامة مثل هذه المؤسسات في أقطارنا في فترة حرجة وهامة مثل فترة الحرب العالمية الثانية .

وتتناول هذه الدراسة مسألة تأسيس البنك البريطاني للشرق الأوسط في الكويت ، ونشاطات هذا البنك الاقتصادية ، ثم علاقته بالأوضاع السياسية ، وموقف البنك البريطاني من تأسيس بنوك وطنية محلية ، وأخيرا ظروف انتهاء عمل هذا البنك في الكويت وتقييم تجربته .

تأسيس فرع البنك :

في عام ١٩٤١ تبلورت فكرة إنشاء فرع للبنك البريطاني للشرق الأوسط في الكويت ، وقد اختير مكان البنك في السوق الرئيسي في مدينة الكويت في سوق المناخ[٢] فقد استؤجرت مجموعة من الدكاكين يطل بعضها على سوق التجار القديم، كان ذلك في نهاية عام ١٩٤١ ، وقد تم افتتاح البنك رسميا في فبراير ١٩٤٢ ، وعين له بريطاني هو السيد ماثيسون الذي سكن هو وزوجته في البداية مع الوكيل البريطاني في الكويت الى أن وفرت شركة نفط الكويت له مسكنا مؤقتا في أحد مساكنها ، وقد تمّ تعيينه مديرا للبنك قبل افتتاحه لأنه ساهم في تأسيس البنك والبحث عن مقر له في موقع قريب من النشاط التجاري في البلد ، وقد قدمت شركة نفط الكويت للبنك خزانة حديديه للأموال ، كما قدم عدد من التجار الكويتيين مكاتب وكراسي للبنك ، وأعار فرع البنك البريطاني للشرق الأوسط في البصرة فرع الكويت رئيس الكتبة لديه ، ومساعد تجاريا لمدة شهر للمساعدة في عملية التأسيس ، ومن ثم بدأ توظيف صرافين اثنين وكاتبين محليا ليس لديهم خبرة سابقة في النشاط المصرفي .[٣]

لقد سبقت مشروع انشاء فرع البنك البريطاني للشرق ا لاوسط في الكويت مشاورات ومراسلات بين المسؤولين البريطانيين في بريطانيا والخليج ، وبينهم وبين أمير الكويت آنذاك الشيخ أحمد الجابر الصباح . وهناك رسالة من الوكيل السياسي البريطاني في الكويت

(٢) ان سوق المناخ القديم كان في سوق التجار قرب البحر وليس في المكان الحالي لسوق المناخ .

(٣) Geoffrey Jones. Banking and Oil – The History of the British Bank of the Middle East. vol.2 p.135.

Lieut Colonel H.R.P. Dickson بتاريخ ٩ مايو ١٩٣٥ موجهة الى المقيم السياسي البريطاني في الخليج ومقره بوشهر يقول فيها « بأن المنافس الوحيد في الميدان لفكرة انشاء فرع للبنك البريطاني للشرق الاوسط في الكويت هو البنك العثماني ، ولكن الاتراك لا يبدو انهم فعليا يسيرون بخططهم نحو انشاء بنك لهم في الكويت حتى الان » .[٤] ان هذه الرسالة قد أرسلت عام ١٩٣٥ وذلك يعني ان فكرة انشاء البنك في الكويت قد سبقت تنفيذها بفترة زمنية مكنت البنك البريطاني في المنطقة من الدراسة الكافية للمشروع ولا يغيب عن البال أن المنطقة قد مرت خلال تلك الفترة بحدثين هامين الأول اكتشاف النفط بكميات تجارية في الكويت والثاني ظروف الحرب العالمية الثانية وعجل هذان الحدثان من تنفيذ المشروع .

ان عملية افتتاح هذا البنك في الكويت كانت ضمن سياسة بريطانيا في المنطقة وخططها الاقتصادية والسياسية ، وهناك عدة مراسلات بين المسؤولين البريطانيين وأمير الكويت الشيخ أحمد الجابر الصباح حول الموضوع ، منها رسالة الوكيل السياسي البريطاني في الكويت الى الشيخ أحمد الجابر الصباح حول رأي الحكومة البريطانية ورغبتها في إنشاء فرع هذا البنك في الكويت ، بتاريخ ١ ديسمبر ١٩٣٦ يذكر فيها « إن حكومة صاحب الجلالة ليس لديها مانع من افتتاح فرع للبنك البريطاني للشرق الاوسط في الكويت وترغب في معرفة شروط الأمير وبخاصة تود حكومة صاحب الجلالة ان تعرف جنسيات الموظفين الذين سيعملون في البنك ، [٥]

وتم الاتفاق على شروط عقد افتتاح فرع البنك البريطاني للشرق الاوسط في الكويت بين الطرفين ، وقد جاءت في ثمانية عشر بنداً[٦] سنرفقها في ملحق البحث ، هذه الشروط هي حصيلة المداولات والمراسلات بين شيخ الكويت والسلطات البريطانية منذ عام ١٩٣٥ . ويتضح من خلالها تركيز السلطات البريطانية على قضايا معينة تريد معرفتها ، أو التأكيد عليها كما يتضح من رسالة بعث بها الوكيل السياسي البريطاني في الكويت والمقيم السياسي البريطاني في البحرين بتاريخ ٩ مايو ١٩٣٥ . تشرح الرسالة الظروف التي سبقت انشاء البنك منها مشروع انشاء فرع للبنك العثماني في الكويت مما أدى الى قلق السلطات البريطانية وغير معروف سبب

---

(٤) India office library and Records R/15/5/192 political Agency - Kuwait 9th May 1935.

(٥) IOR R/15/5/192 political Agency - Kuwait.. 1st December 1936.

(٦) IOR. Ibid.

ذلك القلق فالدولة ، العثمانية قد سقطت في الحرب العالمية الأولى ، وهذا التحرك التركي الثلاثينات في وقت يفترض فيه ان هناك علاقات جيدة بين تركيا والغرب[٧] في تلك الفترة لكن يبدو ان السبب الاساسي هو ان السلطات البريطانية كانت تعتبر الكويت ضمن مناط نفوذها ولا يجوز أن ينافس أحد احتكارها لأي نشاط في المنطقة ، أيضا يتضح من الرسالة بأ هناك تخوفا لدى الحكومة الكويتية من اشكالات قد تنشأ مع الحكومة الايرانية فقد كان ها البنك فرعاً للبنك الرئيسي في طهران ، قبل إلغاء تلك التبعية .

وتؤكد الرسالة بأن هناك رغبة لدى الشيخ أحمد الجابر بافتتاح البنك في امارته في حدو الشروط التي يراها لافتتاح هذا البنك[٨] وخاصة فيما يتعلق بتعيين الموظفين الكويتيين ف البنك ، ومدة العقد المبرم بين الطرفين بشأن هذا المصرف والتي حددت بخمس عشرة سنة .

ونستنتج الأمور التالية فيما يتعلق بموضوع تأسيس فرع البنك البريطاني للشرق الاوسط ف الكويت تمّ :

أولا : كانت السلطات البريطانية حريصة على افتتاح فرع لهذا البنك في الكويت لمعرفته الأكيدة لأهمية الكويت كبلد سيصبح منتجا رئيسيا للنفط ، وللنشاط التجاري الهام .

ثانيا : إن حرص شيخ الكويت على ان يثبت شروطه في عقد التأسيس يرجع الى أن هذا البنك هو الأول والوحيد في بلده من جهة ، وليؤكد ان لبلاده الحق في أن تكون مواد العق لمصلحة الطرفين وبشكل متكافىء .

ثالثا : إن شركة نفط الكويت والوكيل السياسي البريطاني في الكويت كان لهما دور في المساعد على تأسيس البنك والسبب الرئيسي في ذلك أن هذه المؤسسة بريطانية وتخدم مصالح بريطانيا في المنطقة .

---

(٧) لا علاقة لتخوف بريطانيا من مشروع انشاء بنك تركي في الكويت بالنزاع البريطاني العثماني قبيل وأثناء الحرب العالمية الأولى ، ولكن المهم ان هذا المشروع قد واجهته بريطانيا لأنها لا تريد منافسة أي جهة لنشاطاتها في المناطق التي تقع تحت نفوذها.

(٨) IOR R/15/5/192 9the May 1935.

نشاط فرع البنك البريطاني في الكويت

انتشرت الأعمال المصرفية لفرع البنك البريطاني للشرق الأوسط في الكويت بمساعدة الوكيل السياسي البريطاني مقارنة بفروع هذا البنك في ايران ، وقد تطور نشاطه بصورة كبيرة ، ولم يكن في الحقيقة للحرب العالمية الثانية التي أثرت على شركة نفط الكويت أي تأثير مباشر على نشاط هذا الفرع ، فخلال أشهر قليلة من افتتاح البنك أصبحت العملة الورقية والشيكات مقبولة ، وقد تم التعامل بها بشكل واسع في الكويت في تلك الفترة وبدون شك كانت مفضلة على العملة المعدنية ، وبخاصة في الصفقات الكبيرة .

لقد لعب فرع البنك ا لبريطاني في الكويت دورا أساسيا في تنفيذ القرارات الاقتصادية الحكومية ، وهذا الدور ساعد بشكل إيجابي عمل البنك في هذا البلد . ومن مجالات النشاط التي استفاد منها البنك الوجود العسكري البريطاني في المنطقة ، فقد كان الجيش البريطاني في ذلك الوقت قوة شرائية مهمة ، وكان لابد من البيع بالعملة المعدنية أكثر من الورقية التي كانت تستعمل مخفضة .[٩]

نشط هذا المصرف في الكويت في موضوع التبادل التجاري الأجنبي وفي تجارة الذهب في نهاية الأربعينات وبداية الخمسينات فقد ذكر السيد منصور الصراف أحد صرافي البنك في ذلك الوقت أثناء مقابلة الباحث له : « لقد كان التجار يبيعون الذهب للبنك البريطاني ويحصلوا على العملة مقابل ذلك ، وكانت تجارة الذهب في ذلك الوقت أشبه بسوق الأسهم ، ولكن مع الفارق في حجم التعامل وطريقته ، ولم يكن هناك دلالون بل كان التعامل يتم مباشرة بين التجار في محلاتهم أو في مقهى أبو ناشي »[١٠]

أدى الاختلاف في سعر الذهب في الهند عنه في الكويت الى نمو تجارة تهريبه ، وقد دخل البنك البريطاني في هذا النشاط بمستويات عديدة واعتبرت حكومة الهند البريطانية هذه التجارة تهريبا ، أي أنها غير مشروعة قانونا ، الا ان ذلك الموقف لم يوقف هذه التجارة فقد كانت نشيطة في منطقة الخليج العربي . لقد كان الذهب يستورد للكويت سبائك تزن الواحدة منها ١٢,٥ كيلوغرام ، ويرسل عادة الى الزبائن في الكويت من خلال البنك مقابل الدفع النقدي ،

---

(٩) Geoffrey Jones, op. cit., p.136.

(١٠) مقابلة الباحث للسيد منصور الصراف بتاريخ ٢٤/١٠/١٩٨٣ م.

وبعد أن يباع الذهب في الكويت، يهرب إلى الهند بواسطة السفن الخشبية[١١]، وتعود تلك السفن بالعملة الهندية الورقية وتودع في البنك[١٢].

السؤال هل كان البنك يقع في التناقض ـ كمؤسسة بريطانية ـ بين محاربة السلطات البريطانية لتجارة الذهب المهرب وبين تعامله مع تلك التجارة ؟

من الوجهة الظاهرية، لا شك أن هذا التعامل يتناقض مع السياسة البريطانية المعلنة في المنطقة وفي الهند بخصوص محاربة التهريب. ولكن الشواهد تدل على أن السياسة البريطانية كانت تغضّ الطرف عن بعض السياسات المعلنة إذا كانت هناك مصلحة راجحة، وفي حالة البنك هناك مصلحة اقتصادية متحققة. ويذكرنا هذات التناقض بتناقض آخر وقعت فيه السياسة البريطانية في المنطقة، وذلك في مسألة تجارة الرقيق، فقد كانت بريطانيا تحارب تجارة الرقيق وتتساهل في محاربة تلك التجارة في منطقة الخليج .[١٣]

لقد تركز نشاط فرع البنك البريطاني للشرق الأوسط في الكويت في المجال الاقتصادي التجاري بالدرجة الأولى ، وكان له تعامل نشط فى هذا المجال وبخاصة قبل انشاء البنوك المحلية وفي الخمسينات وبداية الستينات ، ففي الوقت الذي كان يتعامل فيه مع الحكومة الكويتية ، وهذا أمر طبيعي كونها مؤسسة قامت في الكويت وهو البنك الوحيد في فترة زمنية معينة . فان خدمة السياسة الاقتصادية البريطانية كانت الهدف الرئيسي لهذا البنك وهذا أيضا أمر بديهي لمؤسسة أجنبية ، كما كان هناك حرص من تجربة هذا البنك في الكويت ليكون نموذجا وتجربة يستفاد منها في الأقطار الخليجية الأخرى مثل البحرين ودبي ومسقط .

لقد كان موسم الحج السنوي أحد مجالات النشاط المهمة لفرع البنك البريطاني في الكويت في الاربعينات وبداية الخمسينات فآلاف الحجاج الذين كانوا يمرون بالكويت في طريقهم إلى الحجاز تعاملوا مع هذا البنك ، كان ذلك في الايام التي سبقت وجود طيران مدني في المنطقة. وكان الحجاج المارون بالكويت يأتون من العراق وايران وباكستان وغيرها ،

---

(١١) حول تهريب الذهب بين منطقة الخليج والهند أنظر دراسة الباحث « تاريخ العلاقات التجارية بين منطقة الخليج والهند في العصر الحديث » المنشورة في حوليات كلية الآداب ، جامعة الكويت ، الحولية الثامنة ١٩٨٦ / ١٩٨٧ .

(١٢) Geoffrey Jones, op. cit., p.137.

(١٣) د . عبدالمالك التميمي ، «بريطانيا وتجارة الرقيق في منطقة الخليج العربي » مجلة الدراسات العثمانية والموريسكية ، تونس، يناير ١٩٩٠ م .

يتسلمون تحويلاتهم آنذاك من فرع البنك البريطاني فور وصولهم إلى الكويت ، ونتيجة لعوامل عديدة ومصادر مختلفة نمت أرباح البنك وبخاصة بعد انتاج وتصدير النفط بعد الحرب العالمية الثانية على يد شركة نفط الكويت ، والذي حقق الرخاء والازدهار بصورة سريعة في البلاد ، ومنذ ذلك الوقت تلاشت الشكوك والتي كانت تثيرها بعض الأوساط البريطانية ، حول نجاح فرع البنك البريطاني في الكويت وأصبح من الاولويات أن تقام هذه المؤسسة على أسس قوية في الكويت كلما أمكن ذلك ، ووافقت حكومة الكويت على بناء مقر جديد للبنك والتمديد لنشاطه حتى ديسمبر ١٩٧١ .[١٤] مع نهاية الأربعينات شعرت إدارته بأنها يجب أن تثبت لزبائن البنك في الكويت بأنها تساعدهم ، وأنها تتعامل معهم تعاملا جيدا لأن هذا البنك هو الوحيد في البلاد ، والذي كان يسعى لاحتكار النشاط المصرفي في الكويت .

بعد زيادة حصة الكويت من إنتاج النفط بعد عام ١٩٥١ م وزيادة الانتاج بصورة كبيرة بعد تأميم النفط الايراني[١٥] فرض الوضع الجديد زيادة في نشاط فرع البنك البريطاني في الكويت وتطلب ذلك تطوير ادارته وزيادة عدد العاملين فيه . أصبح هذا البنك مهما بسبب الثروة الكبيرة في البلاد قياسا على عدد السكان والمساحة من جهة ، ولعدم وجود ضرائب يدفعها مثل هذه المؤسسات الأجنبية من جهة ثانية وحرية التوفير ، التي يتمتع بها البنك من جهة ثالثة .[١٦]

ونظرا لعدم وجود مؤسسة أو مجال محلي منافس فإن فرع البنك البريطاني في الكويت قد أودع مبالغ كبيرة من مصادره في الخارج أساسا في لندن والهند قبل تحويل العملة من الروبية إلى الدينار الكويتي ، فقد وضعت نسبة ٣٠٪ من أموال البنك في منتصف الخمسينات في الخارج ووصل المبلغ إلى ٤٠٪ مع نهاية الخمسينات وبلغ ٥٠٪ في منتصف الستينات .[١٧]

لم يقتصر نشاط البنك المذكور على المجال المصرفي وفتح اعتمادات للتجار الكويتيين لاستيراد من الهند .[١٨] ولكن أيضا في المجال العقاري داخل الكويت ، فقد كان التجار

(١٤) Geoffrey Jones. op. cit.. p.138.

(١٥) Ibid. pp. 142-143.

(١٦) Ibid.. pp. 139-141

(١٧) Ibid. pp. 142-143.

(١٨) كانت البضائع المستوردة من الهند والتي كان التجار الكويتيون يفتحون اعتمادات استيرادها عن طريق فرع البنك البريطاني للشرق الاوسط في الكويت أساسا ؛ الاقمشة والبهارات والمواد الغذائية .

يقـومون بـالاقتراض من البنـك مقابـل أرباح معينـة ، ورهن وثيقة التملك لـلارض أو العقـار فيتسلم المشتري نصف المبلغ أو ثلاثة أرباح المبلغ إلى أن يتم سداد القرض أو يقـوم البنك ببيـع العقار لتحصيل أمواله . وكان فرع البنك البريطاني يتعامل مع الفروع الاخرى للبنك البريطاني في البصرة ، وطهران والهند كما كان على علاقة وثيقة مع البنك البريطاني نفسه في لندن .

وكدليل على انعكاسات نشاط البنك على الاقتصاد البريطاني فإن ملكـــة بريطانيـــا قد منحت شهادات تقدير لثلاثة من مـديري البنـك الذين تعـاقبوا عـلى إدارته في الكـويت[١٩] أحدهم MR. Peter D´Souza مدير فرع البنك في البصرة. ويذكر أن السيد أسد محمود حسـين عبـدالرسـول أحد إقـدم العـاملين في البنـك أسـماء الـذين عملوا في البنـك في سنـواتـه الأولى كالتالي[٢٠]:

	الاســـــم	الوظيفـــة	ملاحظـــات
١	عبدالله محمد سنان	رئيس الصرافين	لقد عمل هؤلاء
٢	منصور علي الصراف	مساعد رئيس الصرافين	بإخلاص وأثبتوا
٣	عبدالرزاق بودي	مدير تجاري	كفاءة في العمل
٤	بدر الحداد	كاتـــب	في هذا المجال
٥	عيسى عبدالمنعم	كاتـــب	رغم عدم خبرتهم
٦	عبدالله سميط	مدير تجاري	السابقـة فـي
٧	عبدالحميد جواد	مدير تجاري	النشاط البنكي
٨	عبدالحسين معرفي	مدير تجاري	وكانـوا يعملـون
٩	جعفر حيدر بهبهاني	موظف ثم مدير تجاري	في الصباح
١٠	فوزان السابح	موظف بمستوى جيد	والمساء

(١٩) مقابلة الباحث للسيد أسد محمود حسين عبدالرسول ، بتاريخ ١٩٨٣/١٠/٢٢ .

(٢٠) مقابلة الباحث للسيد أسد محمود حسين عبدالرسول ، نفس المصدر .

وذكر السيد منصور الصراف أثناء مقابلة الباحث لـه أسماء بعض الـذين عملوا في البنك منذ بدايته وهم : يوسف اليماني ومحمد حسن أفير .[٢١]

ونظرا لظروف الحرب العالمية الثانية وما أعقبها من تركيز بريطاني على النشاط الاقتصادي في مناطق نفوذها فقد نشط البنك البريطاني للشرق الاوسط في مناطق عديدة منها إمارات الخليج العربي في البحرين وفي مسقط والبصرة وطهران والهند بالاضافة إلى الكويت ، وتشير وثيقة بريطانية باهتمام إلى نشاط البنك في امارات الخليج العربي في الاربعينات .[٢٢] (انظر ملحق رقم ٢)

فروع البنك البريطاني للشرق الأوسط في منطقة الخليج العربي :[٢٣]

	اسم البلد	تاريخ التأسيس
١	فرع البنك البريطاني للشرق الاوسط في الكويت	١٩٤١
٢	فرع البنك البريطاني للشرق الاوسط في البحرين	١٩٤٥
٣	فرع البنك البريطاني للشرق الاوسط في دبي	١٩٤٧
٤	فرع البنك البريطاني للشرق الاوسط في مسقط	١٩٤٨

رع البنك البريطاني للشرق الاوسط في الكويت والاوضاع السياسية

لقد نشأ البنك في ظل أوضاع غير عادية عالميا أثناء الحرب العالمية الثانية ، ولم تكن لأهداف السياسية البريطانية بعيدة عن إقامة مثل هذه المؤسسات رغم ان طبيعة عمل البنوك لا دل على ذلك ، ولنقرأ مثلا ما يقوله المقيم السياسي البريطاني في أبو شهر في رسالته إلى وزارة

---

٢١) مقابلة الباحث للسيد منصور الصراف بتاريخ ١٩٨٣/١٠/٢٤ .

من الجدير بالذكر أن السيد منصور الصراف الذي عمل في البنك منذ مدة تزيد على الاربعين عاما حتى تاريخ مقابلة الباحث له في اكتوبر ١٩٨٣ لديه ولد وبنت يعملان في نفس البنك لمدة تقارب الخمسة وعشرين عاما .

٢٢) IOR R/15/6/444. P.8.

٢٣) Jeoffery Jones. op. cit.. pp. 41.71.149.157.

الشؤون الهندية البريطانية بتاريخ ٢ ديسمبر ١٩٤٥ « ومن خلال تجربة القائمين على البنك البريطاني للشرق الاوسط في ايران فهم مزودون بالفطنة السياسية Political acumen أكثر من العادة للتعامل مع منطقة كالساحل المهادن (العماني) » .(٢٤)

لقد كان لفرع البنك البريطاني في الكويت علاقات مع المؤسسات البريطانية في الكويت منذ اللحظة الأولى لعمل البنك في هذا البلد مثل شركة نفط الكويت ، والقنصلية البريطانية ، وكانت طبيعة تلك العلاقة تستند إلى أن هذه المؤسسة الجديدة مؤسسة بريطانية لابد من مساعدتها ، وثانيا فإن الكويت كانت تقع ضمن النفوذ البريطاني ، وثالثا فإن افتتاح البنك سيساعد تلك المؤسسات في الكثير من نشاطها في المستقبل .

لقد اتضح منذ البداية تداخل السياسة بالاقتصاد ، أو علاقة النشاط السياسي بعمل البنك البريطاني في الكويت، فقد لعب الوكيل السياسي البريطاني في الكويت دورا مهما في الحصول على الموافقة بافتتاح البنك في الكويت كما انه استطاع في ابريل ١٩٤٢ إقناع الحكومة الكويتية ممثلة بالادارة المالية لفتح حساب توفير لها في البنك ، ثم أقنع الحكومة الكويتية بأن يقوم البنك بإصدار عملة ورقية ومعدنية ومبادلتها بدون مقابل .(٢٥)

لقد كان لتطور الأحداث في منطقة الشرق الأوسط تأثير مباشر وغير مباشر على أعمال البنك ، وأدى إنفصال باكستان عن الهند عام ١٩٤٧ إلى جمع كافة الروبيات المتعامل بها خلال تلك الفترة ـ وهي روبية تمثل الامبراطورية البريطانية وسيطرتها على تلك المنطقة من العالم وتحمل بعضها صور الملك إدوارد ، وبعضها صور الملك جورج ـ واستغرقت عملية الجمع والاستبدال فترة طويلة ، واستبدلت بها عملة جديدة هي الروبية الهندية ، ونقلت الروبيات القديمة بالبواخر إلى الهند .

وعندما حدث إنقلاب مصدِّق في ايران ١٩٥١ ارتبكت السلطات البريطانية وبخاصة بعد تأميم النفط الايراني ، وكان لذلك انعكاس بدون شك على البنك البريطاني للشرق الأوسط وفروعه .

---

(٢٤) IOR. Ibid, P.8.

(٢٥) Geoffrey Jones. op.cit., vol.2,p.136.

كذلك عندما أعلنت مصر تأميم قناة السويس وحدث العدوان الثلاثي عام ١٩٥٦ كان تجاوب الكويتيين سريعا مع مصر وأقدم العديد منهم إلى سحب أموالهم من البنك البريطاني وأودعوها في بنك الكويت الوطني الذي نشأ حديثا في ذلك الوقت . كما تأزم الوضع في البنك أثناء وبعد الحرب التي خاضتا الدول العربية ضد الكيان الصهيوني عام ١٩٦٧ .(٢٦)

ولما أصبحت الكويت دولة مستقلة وسلكت الاسلوب الديمقراطي في الستينات ، ونشأت بنوك وطنية تقوم بالمهمات الاقتصادية لمواكبة النهضة في البلاد ، وانتهت مدة عقد البنك مع الحكومة الكويتية المحدودة بعام ١٩٧١ بعد تمديدها . فإن تحويل البنك إلى كويتي كان أمرا لا مناص منه ، وقد تم ذلك بالفعل في ذلك التاريخ .

فرع البنك البريطاني وتأسيس البنوك الكويتية

في عام ١٩٥٢ تم تأسيس بنك الكويت الوطني ، وكان بداية لتأسيس بنوك وطنية في السنوات التالية .

تقدم بعض التجار الكويتيين بطلبهم لانشاء بنك وطني محلي في الكويت ، وكان عقد تأسيس فرع البنك البريطاني في الكويت مع حكومة الكويت ينص على عدم السماح بانشاء بنوك أخرى في الكويت ، وكان رأي أمير الكويت الشيخ عبدالله السالم في حينها أن ذلك لا ينطبق على إنشاء بنوك محلية داخل البلاد ، ولذلك سمح بانشاء بنك الكويت الوطني ، لقد كانت الحكومة البريطانية غير مرتاحة لهذا القرار ، كما كان رأي البنك البريطاني في لندن أنه نظرا لطبيعة الظروف السياسية القائمة فلا يمكن معارضة هذا المشروع ، وافتتح بنك الكويت الوطني للعمل في ١٨ نوفمبر ١٩٥٢ ، بعد ذلك أبدى فرع البنك البريطاني في الكويت استعداده للمساعدة والتعاون مع البنك الجديد . وكان مجلس إدارة بنك الكويت الوطني والمؤسسون جميعهم من التجار الكويتيين .(٢٧)

---

(٢٦) مقابلة أجراها محرر جريدة «الوطن» محبوب العامر مع السيد أسد عبدالرسول أحد العاملين القدامى في البنك، ١٦ يونيو ١٩٨٧، الكويت، جريدة الوطن.

(٢٧) Geoffrey Jones. P.71 op.cit.

منذ عام ١٩٤٩ أحس القائمون على البنك البريطاني في الكويت بأن هناك عدم رضا من بعض نشاطاته ، كما أن هناك تفكيرا لدى بعض التجار الكويتيين يتلخص بضرورة وجود بنك خاص بهم ، ويتضح ذلك من تصريح مدير البنك البريطاني في الكويت حينها حيث قال : « كنا ولا نزال البنك الوحيد في الكويت لذلك نحن في مكان لابد أن نظهر بمظهر جيد في بيئة كانت بداية لعملنا فيما يتعلق بالنشاط البنكي . ثم أكد القائمون على البنك البريطاني في الكويت بأنه المحتكر لهذا النوع من النشاط وينبغي أن يساعد زبائنه في الكويت بأقصى ما يمكنه »[٢٨] ويعتقد بأن سبب ذلك الكلام هو شعور المسؤولين عن البنك البريطاني والحكومة البريطانية بأن هناك تطورات قادمة لابد أن يتكيفوا معها .

لقد تطور اقتصاد الكويت بشكل مفاجيء منذ بداية الخمسينات بسبب الاتفاق النفطي عام ١٩٥١ بأن يكون العائد مناصفة بين الحكومة والشركات النفطية .[٢٩] وإن هذا الاتفاق لم يكن الاجراء الوحيد لتلك التطورات التي حدثت في الكويت في الخمسينات ومنها إقامة البنوك الوطنية بل هناك ظروف إقتصادية وسياسية حدثت على مستوى الكويت والمنطقة بصورة عامة أدت الى تلك التطورات ، وكان الشعور الشعبي العام ضد الاستعمار الغربي المتحالف مع الحركة الصهيونية قد تأجج بعد إقامة دولة اسرائيل . ودور بريطانيا في دعم ذلك الكيان . كما أن ثورة مصر عام ١٩٥٢ ، وهناك حركة مصدق في ايران وتأميم النفط الايراني عام ١٩٥١ .[٣٠] فعلى المستوى الاقتصادي لم يعد كافيا أن يكون العائد ماصفة حسب الاتفاق الجديد بين الحكومة الكويتية والشركات رغم أهميته ، ولكن أيضا زيادة إنتاج النفط بعد التطورات في المنطقة من جهة ، ورغبة الحكومة الكويتية بزيادة عائداتها من النفط من جهة أخرى .

عندما بدأ عمل بنك الكويت الوطني كان مؤسسوه ومجلس إدارته من الكويتيين الذين

---

(٢٨) Ibid, p.139, 143.

Geoffery Jones, p.139.

(٣٠) لمزيد من التفاصيل حول حركة مصدق وتأميم النفط الايراني أنظر :

The Eagle and the Lion – The Tragedy of American – Iranian Relations, by: James A. Bill.

ترجمة جريدة الوطن ، الكويت ١٥ يونيو ١٩٨٨ ، ص ١١ .

لهم نشاط تجاري عريق داخل وخارج الكويت ، أقدم هؤلاء على سحب ودائعهم واعتماداتهم من البنك البريطاني ليصبح تعاملهم مع بنك الكويت الوطني ، ففي الوقت الذي أثر ذلك سلبا على البنك البريطاني ساعد وبسرعة على تطور البنك الجديد ، وأصبح البنك الذي يقود النشاط في هذا المجال بدلا من البنك البريطاني ، لم يرى البنك البريطاني في الكويت أن البنك الوطني الجديد يشكل خطرا كبيرا عليه ، فتطور الوضع الاقتصادي في البلد في الخمسينات ومن ثم في الستينات كان يستوعب نشاطهما معا ، بل ونشاط بنوك أخرى جديدة ، مع أن الحكومة الكويتية استمرت في التعامل مع البنك البريطاني في الخمسينات لكن ذلك لم يخف تخوف المسؤولين عن البنك البريطاني من المنافسة الخطرة للبنوك المحلية .(٣١)

كان بنك الكويت الوطني قادرا على جذب رجال الأعمال اليه لاسباب سياسية . ففي عام ١٩٥٣ بدأت شركة نفط الكويت توزع ثروتها في الكويت والاعمال المصرفية الخاصة بها بين المصرفين البريطاني والكويتي ، وعندما طرحت فكرة إنشاء بنك ثالث في الكويت في نهاية الخمسينات تراجع نشاط البنك البريطاني في الكويت ، لكن بقى البنك البريطاني مشاركا بصورة أساسية في مشاريع الحكومة خلال الخسمينات وكان هناك طلب من شركة نفط الكويت لافتتاح فرع للبنك البريطاني في الاحمدي وآخر في السوق داخل الكويت في ذلك الوقت ولكن تأجل اتخاذ قرار بذلك ولكن شعور القائمين على البنك البريطاني جعلهم يقررون افتتاح عدة فروع للبنك في مناطق عديدة في الكويت في الستينات .(٣٢)

في عام ١٩٥٩ بدأ مشروع بنك ثالث يرى النور في الكويت وفي عام ١٩٦١ وافقت الحكومة الكويتية على انشاء بنكين جديدين هما ؛ البنك التجاري ، وبنك الخليج . وفي عام ١٩٦٨ افتتح بنك رابع هو البنك الاهلي .

في الستينات لم تكن أوضاع البنك البريطاني للشرق الاوسط في الكويت قادرة على الصمود في مواجهة منافسة البنوك المحلية فإحدى الصعوبات التي واجهها هذا البنك هي استثماره للاموال في لندن(٣٣) وليس في المنطقة وغير واضح في وثائق البنك أو وثائق الحكومة البريطانية أسباب ذلك أهي اقتصادية أم سياسية أم الاثنان معا .

---

(٣١) Ibid., P.143.144.

(٣٢) Ibid. pp. 143-144.

(٣٣) Geoffery Jones pp.144.145. op.cit.

نهاية عمل البنك البريطاني في الكويت :

هناك عدة عوامل حدثت خلال الخمسينات والستينات من هذا القرن أدت الى انتهاء عمل البنك البريطاني للشرق الأوسط في الكويت نجملها فيما يأتي :

أولا : إنشاء بنوك كويتية تباعا منذ عام ١٩٥٢ ومنافستها للبنك البريطاني.

ثانيا : قرار الحكومة الكويتية إيداع أموالها في بنوك مختلفة في البلاد وعدم اقتصار ذلك على البنك البريطاني كما كان في السابق قبل إنشاء البنوك المحلية .

ثالثا : إتجاه التجار الكويتيين في تعاملهم مع البنوك الكويتية الوطنية لاسباب اقتصادية وسياسية وطنية .(٣٤)

رابعا : لقد كان البنك البريطاني يستثمر أمواله في لندن وليس في المنطقة .

خامسا : أزمة الجنيه الاسترليني في منتصف الستينات وانعكاسها على نشاط البنك البريطاني في الكويت . (٣٥)

سادسا : الحرب العربية الاسرائيلية عام ١٩٦٧ والشعور القوي في الكويت ضد بريطانيا والغرب لدعمهم الحركة الصهيونية .

سابعا ؛ إن الاتفاق على تأسيس البنك البريطاني في الكويت عام ١٩٤١ قد حدد مدة خمس وعشرين سنة مددت أربع سنوات تنتهي عام ١٩٧١ . (٣٦)

ومنذ نهاية الستينات أوقف البنك البريطاني افتتاح فروع له في الكويت . وبدأت فوائده بالتراجع الى أن تحول الى بنك كويتي عام ١٩٧١ وسمي « بنك الكويت والشرق الاوسط ».

وهكذا انتهت تجربة مؤسسة اقتصادية بريطانية في الكويت بعد ثلاثين عاما من النشاط البنكي في ظل ظروف اقتصادية وسياسية هامة مرت بها المنطقة خلال فترة عمل البنك البريطاني للشرق الأوسط في الكويت .

---

(٣٤) مقابلة الباحث لبعض التجار الكويتيين الذين شاركو في تأسيس البنك الوطني طلبوا عدم ذكر أسمائهم ، ديسمبر ١٩٨٩ م .

(٣٥) Jeoffery Jones. pp. 145–146.op.cit.

(٣٦) Ibid. pp. 147

1916

(92)

The terms required for the opening of the Bank's Branch at Kuwait.-

1. The Bank should do the banking business for the people of Kuwait on any place abroad, and is not to overcharge interest on bills. The rate of interest should be the same as that charged in Iraq.

2. The Bank should observe the currency laws at Kuwait similar that of British India, and the basis of the Bank's business should be in conformity with these laws.

3. Payments to the public must be in the Indian Legal Currency, namely the Rupee.

4. The Bank when intending to export coins, gold or silver, or ingots of gold and silver, must obtain permission from the Government of Kuwait, giving particulars of the quantity, the value, the nature of the transport and the place of destination

5. When the Kuwait Government requires a draft on any place and for any amount, the Bank must do it without any interest.

6. If the Kuwait Government will need any loan not exceeding Rupees Three Lacs for a period of six months or one year, the Bank must advance the amount, and the interest thereon is not to exceed 2% p.a.

7. The Bank's Manager at Kuwait must be an English man, and it is not a condition that he must always be present there, but the person acting on his behalf must be a British subject.

8. Clerical Staff. If there are not sufficient Kuwaity clerks available even after some time, to engage from abroad British subjects.

9. If the Bank requires Guards they must be engaged from the servants of the Kuwait Government, and the Bank must pay their salaries.

10. The Bank must close on Mohammedan Holidays and if in doubt, must consult the Kuwait Government in this matter.

11. The Bank must not engage ordinary labour, such as servants, etc., except Kuwaitis.

12. General Notices affixed on the Bank's premises must be in Arabic and English.

13. The Bank must dispense with the services of any employee who has been found to be of bad behaviour or who has misconducted himself. If there is another step to be taken against the employee, such as deportation from the town, if he is not a Kuwaity, this must be undertaken by the authority concerned, namely by the Kuwait Government or the Political Agent under whose jurisdiction the person may be.

14. The Bank must not lend money to unknown persons who have no account with them, without consulting the Kuwait Government.

15. The Bank has not right to lend money to any persons of Kuwait nationality against security of the documents of his properties except in consultation with the Kuwait Government privately.

16. The Broker should be of Kuwaity's nationality, capable and have a knowledge of the English language.

17. The Bank should not force any of their employees to change from their usual Kuwaity dress.

18. This Agreement will exist for a period of fifteen years and it

INDIA OFFICE LIBRARY AND RECORDS
Reference
MSS EUR R/15/5/192
Copyright photograph - not to be reproduced photographically without permission of the India Office Library and Records

IOR K 1212/4774 and Records

9/XII/W 60/20

Telegram S.3
From Political Resident, Bushire.
To Secretary of State for India, London.
Repeated Government of India, New Delhi.
No. 1746
Dated the 2nd December, 1945.

(8)

Your telegram No. 26623 December 1st.

For the following reasons I strongly recommend approval being accorded

(a) the desirability of early action to keep out undesirable mushroom concerns such as the proposed "India and Persian Gulf Bank", which has been the subject of recent correspondance with the Government of India.

(b) the Imperial Bank of Iran's familiarity with trade on both sides of the Gulf. (There is an appreciable volume of trade between Dubai and the Persian ports).

(c) their success at Kuwait and Bahrain.

(d) the advantage of having branches of the same concern along the Arab side.

(e) the fact that due to their experience in Persia the staff of this bank are equipped with more than usual political acumen for dealings in an area like the Trucial Coast.

2. Imperial Bank of Iran will have to be warned of the Sultan of Muscat's and Shaikh of Dubai's obligation under the Oil Concessions to consult Petroleum Concessions Limited before granting a banking concession. Bank could perhaps themselves approach P.C.L. after their representative has visited Dubai and Muscat.

3. I expect to be in Muscat about 10th December, and if decision is communicated by then can sound the Sultan, and also instruct Political Agent, Bahrain, to sound the Shaikh of Dubai.

- PRIOR -

-o-o-o-o-o-o-o-o-o-o-o-o-o-o-o-o-o-o-o-o-o-o-o-o-o-o-o-o-o-o-o-o-o-

CONFIDENTIAL

No. 985-S

Persian Gulf Residency,
Bushire.
2nd December, 1945.

Copy, with copy of telegram under reference, forwarded, with compliments, to

No. 10/2 265

Political Agency,
Kuwait, (217)
The 16th November 1937.

To,

His Highness,
Shaikh Sir Ahmed Al-Jabir Al-Subah,
K. C. I. E., C. S. I.,
Ruler of Kuwait,

After compliments,

I have the honour to refer to my conversation with Your Highness of the 15th November 1937.

2. In view of what I then explained to Your Highness, would Your Highness like to amend as follows paras 7 & 8 of the conditions forwarded under your letter No. R/S/31 of the 24th Ramadhan 1355 (8.12.36) as subsquently modified in Your Highness's letter No. R/S/417 of the 18th March 1937 and redrafted by the Manager of the Eastern Bank, vide your Secretary's letter of the 3rd August, as follows:-

7. The Manager of the Bank at Kuwait must be a British Subject although his presence in Kuwait is not always insisted upon, but his attorney must be a British Subject or a British protected person;

8. Kuwaitis should be employed as clerical staff, if available, otherwise British Subjects, or nationals under British protection, should be employed untill such time as the Kuwaitis in the discretion of the Bank are capable of carrying on.

Usual ending.

INDIA OFFICE LIBRARY AND RECORDS
IOR R/15/1/192
Copyright of photographs must not be reproduced photographically without permission of the India Office Library and Records

21 Kuwait Branch, 1948 (by courtesy of Wilson Mason & Partners)

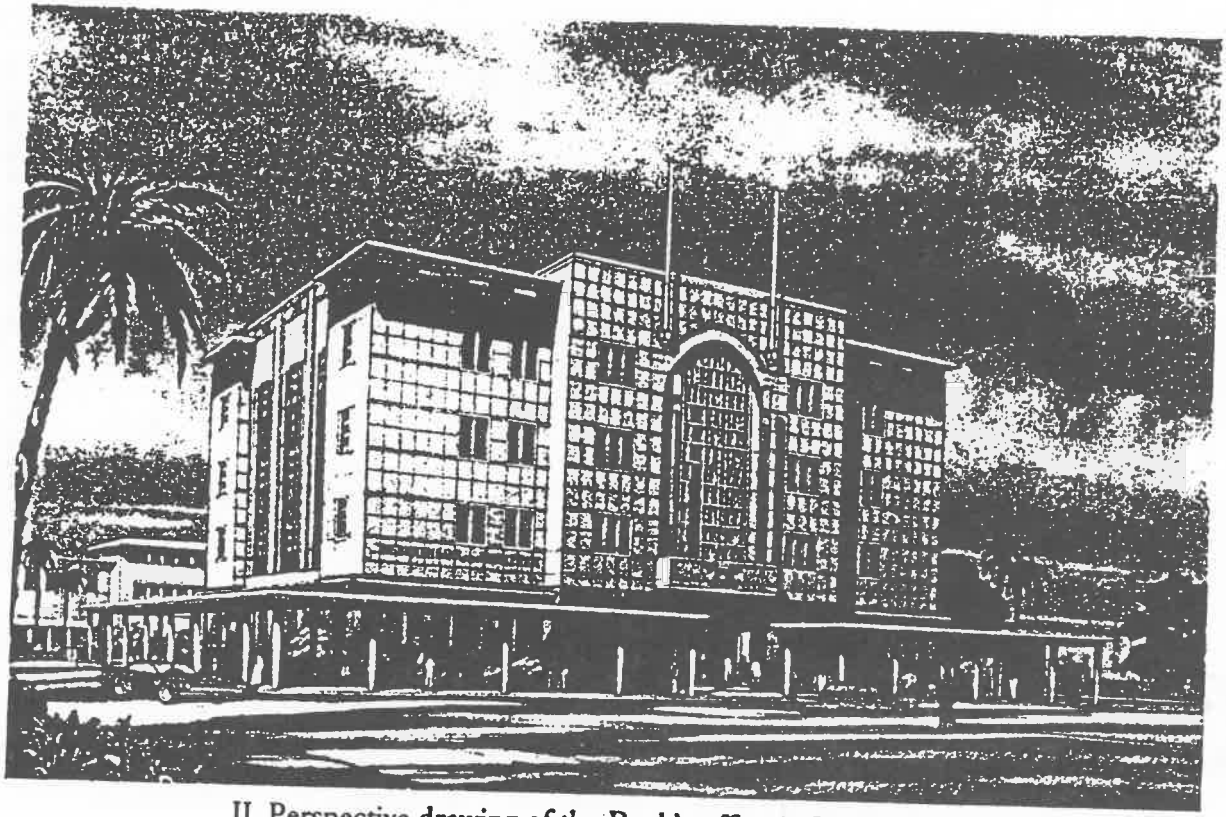

II Perspective drawing of the Bank's office in Kuwait 1961.

مجلة
البحوث والدراسات العربية

المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم

تصدر سنويا عن معهد البحوث والدراسات العربية

- صدر العدد الأول من المجلة فى مارس (آذار) ١٩٦٩ .
- تعنى المجلة بنشر البحوث العلمية والدراسات الأصيلة التى لم يسبق نشرها ، و يتقدم بها الأساتذة والباحثون من أعضاء هيئات التدريس بالجامعات العربية وغيرهم ، وذلك فى المجالات المتصلة ببحث القضايا والمشكلات العربية المعاصرة فى أبعادها السياسية ، والاقتصادية ، والاجتماعية ، والتاريخية ، والجغرافية ، والقانونية . كما تعنى بإبراز الملامح الرئيسة للأدب والفكر العربى المعاصر ، و بخاصة ما يعكس منها الروابط الثقافية بين الأقطار العربية ، إلى جانب إهتمامها الخاص بالدراسات الفلسطينية .
- تخضع البحوث المنشورة فى هذه المجلة للتحكيم العلمى الذى يتولاه أساتذة متخصصون فى الجامعات العربية وفق ضوابط موضوعية .
- يراعى فى البحث أن يتراوح حجمه بين ستة آلاف وثمانية آلاف كلمة ، وأن يرفق به موجز بإحدى اللغات الأوروبية لا يزيد عن ألف كلمة ، و يطبق هذا أيضا على البحوث المقدمة للنشر بلغات أجنبية .
- يشفع الكاتب بحثه بتعريف موجز بسيرته الذاتية والعلمية .
- تقدم إدارة المجلة لمن ينشر بحثه مكافأة رمزية شرفية ، بالإضافة إلى عدد المجلة الذى نشر به البحث ، وعشرين فصلة منه .
- البحوث المنشورة تعبر عن آراء كتابها ، ولا تحمل بالضرورة وجهة نظر المعهد ، أو أية جهة أخرى يرتبط بها صاحب البحث .
- ترسل المكاتبات الخاصة بالمجلة على العنوان التالى :

الأستاذ الدكتور/ محمد صفى الدين أبو العز
رئيس معهد البحوث والدراسات العربية
١ شارع الطلمبات ــ جاردن سيتى ــ القاهرة (ص . ب ٢٢٩)
تلغرافيا : ايريا ليا ، تليفون : ٣٥٤٠٦٥١ ــ ٣٥٤١٨١٩ ــ ٣٥٥١٦٤٨

الإشتراكات :
ثمن العدد الواحد ثلاثة جنيهات مصرية (ثلاثة دولارات أمريكية) فضلا عن رسوم البريد .